# " مستقبل الاقتصاديات الإفريقية وفق أجندا ٢٠٦٣ "

د. وسيلة شابو [1♣]


## الملخص

أثناء الاجتماع المخصص للاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية (١٩٦٣-٢٠١٣)، وقّع الزعماء الأفارقة وثيقة تتضمن طموحاتهم للخمسين عاما القادمة، سميت "أجندا ٢٠٦٣"، وهي رؤية مشتركة، وخطة عمل تنفذ في صيغة مخططات عشرية وتكفل إحداث تحول بنيوي لبلوغ مرحلة الاندماج التي تم استشرافها في خطة عمل لاغوس (١٩٨٠) بشأن الاعتماد قدرات القارة، ومعاهدة أبوجا (٢٠٠١) المنشئة للنيباد، وإعلان منروفيا ( ٢٠١٠).

ويتطلب الأجندا انتهاج قواعد إدارة التخطيط الاستراتيجي بالتشاور مع الأطراف الفاعلة داخل القارة وأفارقة المهجر، ويمثل إطارا استراتيجيا لإحداث تحول اجتماعي واقتصادي من خلال تطوير المبادرات القارية الموجودة بغرض زيادة النمو وتعزيز التنمية المستدامة على أن تتم وفق مقاربة شاملة ومندمجة ترتكز على الحوكمة وتنفذ بالتنسيق مع التكتلات الاقتصادية الجهوية.

ويهدف المشروع إلى الارتقاء بالاقتصاد الأزرق، وإنشاء أقطاب تكنولوجية لمواكبة الاقتصاد الرقمي، وإنشاء منطقة التبادل الحر القارية، وإعداد استراتيجية للتسويق، وإنشاء البنك المركزي الإفريقي بحلول عام ٢٠٣٠، وإحداث تحولات جذرية في نظم الإنتاج والتجارة وسوق العمل، وتطوير مناخ الأعمال.

وعليه، يثير الموضوع التساؤل بشأن مضمون أجندا ٢٠٦٣، ومدى قابليته للتطبيق في ظل التحديات التي تواجه القارة، ومدى فعاليته في تطوير الاقتصاديات الإفريقية.


**الكلمات المفتاحية: أجندا ٢٠٦٣، نيباد، الاتحاد الإفريقي.**

**(♣) أستاذة محاضرة – أ– جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة ٢ الجزائر.**

## Abstract:

During the meeting to mark the 50th anniversary of the founding of the Organization of African Unity (1963-2013), African leaders signed a document containing their aspirations for the next 50 years, called "Agenda 2063", a common vision and action plan in the form of decinal schemas and ensuring structural transformation to achieve the integration phase foreseen in the Lagos Plan of Action (1980) on Accreditation of the Continent, the Abuja Treaty (2001) establishing NEPAD and the Monrovia Declaration (2010).

The document requires the adoption of strategic planning management rules in consultation with actors within the continent and the diaspora. It represents a strategic framework for social and economic transformation through the development of existing continental initiatives to increase growth and promote sustainable development, based on a comprehensive and integrated approach based on governance and implemented in coordination with regional economic blocs.

The project aims at upgrading the blue economy, establishing technological poles to keep abreast of the digital economy, establishing the continental free trade area, preparing a marketing strategy, establishing the Central African Bank by 2030, transforming the production, trade and labor market systems and developing the business climate.

The subject raises the question of the content of Agenda 2063, its applicability to the challenges facing the continent and its effectiveness in the development of African economies.


**Key words: Agenda 2063, nepad, African Union.**

## المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات شاملة على كل الأصعدة مست البنى والمؤسسات ومنظومة القيم، وصاحبتها تطورات متسارعة في حجم الأنشطة الاقتصادية تزامنا مع التطور الهائل في مجال التكنولوجيا. وقد أدركت الدول الإفريقية أهمية التحديات التي تواجهها في ظل عولمة الاقتصاد وهشاشة الاقتصاديات النامية، وحتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل إيجابي مما يستوجب إعداد خطة عمل شاملة توجه دول القارة إلى اعتماد سياسات وطنية وبرامج تعزّز قدرتها التنافسية وتمكّنها من الانتقال نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

ومن هذا المنطلق، اعتمد الاتحاد الإفريقي إطارا استراتيجيا للارتقاء بالاقتصاديات الإفريقية مستقبلا فيما يعرف "بأجندة ٢٠٦٣" والذي يرمي إلى تحقيق الرؤية الجماعية لمستوى وعمق التكامل والتنمية التي ينبغي أن تبلغها القارة على مدى السنوات الخمسين المقبلة، وبناء إفريقيا مزدهرة على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة بالقدر الذي يجعلها فاعلا وشريكا مؤثرا على الساحة الدولية. وتستند هذه الرؤية المستقبلية على فكرة النهضة التي تجد سندها في قواعد الحكم الرشيد.

والواقع أن منظّري هذه الرؤية يعوّلون كثيرا على الموارد الطبيعية الهائلة للقارة، وإمكاناتها البشرية ومؤسساتها. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي على الدول الأعضاء اتخاذ تدابير عملية لبلوغ التنمية المعتمدة على الذات، بيد أن هذا الأسلوب التنموي لا يعني العزلة الذاتية بل يفيد الالتزام بإرساء ركائز التنمية اعتمادا، في المقام الأول، على الموارد ووسائل التمويل الخاصة بها، الأمر الذي يتطلب تعبئة كاملة لكافة أصحاب المصلحة.

وعليه، تتعلق إشكالية البحث بما يلي: ما هو التصور العام لمستقبل الاقتصاديات الإفريقية في إطار الأهداف والآليات التي وضعتها أجندة ٢٠٦٣؟ وما مدى قابلية هذه الأجندة للتطبيق في ظل التحديات التي تواجه القارة، وما مدى فعاليتها في تطوير الاقتصاديات الإفريقية؟

## المبحث الأول

## ماهية أجندة ٢٠٦٣

منذ أن قرر القادة الأفارقة تجسيد الوحدة القارية في إطار مؤسسي لم يتوان هؤلاء عن طرح المبادرات واستشارة الخبراء بغرض وضع البرامج والاستراتيجيات التي تمكّن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي حاليا من إحداث إصلاحات هيكلية وتحولات اقتصادية بغرض إخراج شعوب القارة من حالة التخلف التي سببها الاستعمار، ومن هذه المبادرات "أجندة ٢٠٦٣" التي تشكّل خطة عمل توجيهية تسترشد بها الدول الأعضاء لبلوغ أهداف التنمية بحلول عام ٢٠٦٣، وترتكز على رؤية شاملة للعلاقات والتفاعلات بين مختلف القطاعات الإنتاجية على المستوى الوطني والجهوي والقاري، من خلال إبراز محددات التنمية وتقديم مقترحات بشأن كيفية معالجة أوجه القصور في العملية الإنتاجية والاستفادة من الفرص التي توفرها البرامج السابقة للمنظمة للمساعدة على إحداث تغيرات هيكلية وتحفيز القدرة والطاقة الإنتاجية. وعلى هذا الأساس، يتعيّن، بادئ ذي بدء، التعريف بأجندة ٢٠٦٣، والإحاطة بمصادر تمويلها وآليات التنفيذ والمتابعة والتقييم.

### المطلب الأول

### التعريف بأجندة ٢٠٦٣

تعد "أجندة ٢٠٦٣" بحق الإطار التوجيهي لبلوغ مقاصد التنمية الشاملة والمتكاملة للقارة، ولذلك فهي تستحق الدراسة والبحث. وتقتضي أصول المنهجية الولوج إلى الموضوع بإعطاء تصور لما يمكن أن تكون عليه هذه الأجندة، وبيان ظروف إعدادها واعتمادها، وتحديد الطموحات السبعة التي تختزل أهدافها لكي يتسنى لنا فيما بعد الخوض في تفاصيل الموضوع.

**الفرع الأول: ظروف إعداد واعتماد أجندة ٢٠٦٣**

أثناء الاجتماع المخصص للاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية (١٩٦٣-٢٠١٣)[١][٢] الذي عقد في أديس أبابا (٢٠١٣,٥,٢٥)، أشار القادة الأفارقة إلى الإنجازات والتحديات الماضية وجدّدوا التزامهم بتنفيذ رؤية عموم إفريقيا

---

[1] - تأسست منظمة الوحدة الإفريقية بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٦٣، ويشكّل الاتحاد الإفريقي استمرارا لمشروع الوحدة القارية.[2]

بشأن قارة متكاملة، تدار من طرف مواطنيها وتمثل قوة ديناميكية في الساحة العالمية. لذلك، كلف مؤتمر القمة مفوضية الاتحاد الإفريقي، بدعم من وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا (وكالة نيباد)، ومصرف التنمية الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة بوضع جدول أعمال قاري مدته خمسون عاما يتم وفق مسار يقوده المواطنون الأفارقة[٢].[٣]

وقد وضعت الأجندة بناء على مسار هام من المشاورات التي جرت مع أصحاب المصلحة، أي الشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني، وأفارقة الشتات، ومراكز البحوث والمؤسسات البحثية الإفريقية، مشكّلة أساس طموحات الشعوب الإفريقية. كما جرى إعداد الأجندة على أساس فحص واستعراض معمّق للتجارب الإنمائية الإفريقية، والمبادرات القارية الماضية والحالية، وتحليل التحديات والفرص، وتوفر الخطط والأطر القارية مؤشرات بشأن أولويات التنمية.

وخلال الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد المنعقد في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ يناير ٢٠١٥ اعتمد رؤساء الدول والحكومات الإفريقية وثيقة تتضمن طموحاتهم للخمسين عاما القادمة، سميت "أجندة ٢٠٦٣"، وهي رؤية مشتركة، وخطة عمل واستراتيجية تدعو كافة أطياف المجتمع الإفريقي إلى العمل معا من اجل بناء قارة مزدهرة وموحّدة تؤسس على قيم ومصير مشترك. وتقرّر بأن تنفذ الأجندة في صيغة مخططات عشرية بحيث تكفل إحداث تحوّل بنيوي لبلوغ مرحلة الاندماج التي تم استشرافها في خطة عمل لاغوس (١٩٨٠) بشأن الاعتماد على قدرات القارة، ومعاهدة أبوجا (٢٠٠١) المنشئة للنيباد، وإعلان منروفيا ( ٢٠١٠)[٣].[٤]

وتتطلب الأجندة انتهاج قواعد إدارة التخطيط الاستراتيجي بالتشاور مع الأطراف الفاعلة داخل القارة وأفارقة المهجر، ويمثل إطارا استراتيجيا لإحداث تحول اجتماعي

[3] - Ladji Ouattra, Agenda 2063, opportunité et défi pour l'Afrique, note d'analyse politique, NAP n° 21, Janvier 2015,p 2.

[4] - *https://www.mediaterre.org/afrique/actu,20150203152725.html(30.12.2017-16:35).*

واقتصادي من خلال تطوير المبادرات القارية الموجودة بغرض زيادة النمو وتعزيز التنمية المستدامة على أن تتم وفق مقاربة شاملة ومندمجة ترتكز على الحوكمة وتنفذ بالتنسيق مع التكتلات الاقتصادية الجهوية[٤].[٥]

**الفرع الثاني: طموحات الأجندة**

أتاحت المشاورات رؤية واضحة لمستقبل القارة، وهي سبعة تطلعات تشمل أهدافا مختلفة ومجالات ذات أولوية، ومقاصد لعام ٢٠٦٣، واستراتيجيات مقترحة، تتعلق بسياقات تكمّل بعضها البعض على النحو التالي:

١ – إفريقيا مزدهرة قائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة.

٢ – قارة متكاملة تقوم على المثل العليا لعموم إفريقيا والرؤية التي تعيد إحياء إفريقيا.

٣ – إفريقيا التي يسود فيها الحكم الرشيد، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة وسيادة القانون.

٤ – إفريقيا في سلام وأمن.

٥– إفريقيا التي تتمتع بهوية ثقافية قوية، وقيم، وأخلاقيات وتراث مشترك.

٦ – إفريقيا التي يرتكز تطورها على المواطنين، وتستفيد من إمكانات شعوبها.

٧– إفريقيا كفاعل وشريك قوي ومؤثر على الساحة العالمية.

٢- هناك ثماني مجموعات اقتصادية جهوية يعترف بها الاتحاد الإفريقي ويقيم معها علاقات تعاون، وهي على التوالي: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (كوميسا)، مجموعة دول الساحل جنوب الصحراء، جماعة دول شرق إفريقيا، الجماعة الاقتصادية لوسط إفريقيا (إيكاس)، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس)، الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، المجموعة من اجل التنمية جنوب إفريقيا، واتحاد المغرب العربي.

## المطلب الثاني

## تمويل أجندة ٢٠٦٣

مما لا شك فيه أن التمويل هو محرك التنمية وأسلوب لتعبئة الموارد الذي يسمح بتحديد احتياجات الأجندة من موارد ورصد المصادر المتاحة للحصول على الأموال اللازمة، واستخدامها للقيام بالمشاريع الاقتصادية التي خططت لها الأجندة، وتطويرها، والاستفادة من عائداتها المادية. ومن ثم، ينبغي تحديد الاحتياجات التمويلية للأجندة والتحديات التي تواجهها العملية واستراتيجية تعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والقاري.

**الفرع الأول: الاحتياجات التمويلية للأجندة والتحديات**

تتراوح الاحتياجات التمويلية لأجندة ٢٠٦٣ بين الإعانات النقية، والتمويل التجاري المعتاد انطلاقا من الموارد العامة والخاصة، وموارد المساعدة التقنية، وموارد الأثر الاجتماعي، والقروض الميسّرة، والقروض التجارية القائمة على قيمة السوق، وأدوات حقوق الملكية وغيرها من الأدوات السوقية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحوافظ المالية من قبل القطاع الخاص (الدين والسندات والأسهم والأوراق المالية الأخرى).

**غير أن التحدي الذي يواجهه التمويل يتمثل في ما يلي[٥]:[٦]**

- تعبئة أساس مالي مستقر، يمكن التنبؤ به والذي يمكن القيام به انطلاقا من موارد وطنية.
- في سياق إقليمي يتميز بإخفاقات السوق ينبغي أيضا فتح وتوجيه الموارد للاستثمارات المنتجة وتنفيذ برامج في إطار الأجندة، بمعنى أن إفريقيا تحتاج الأموال بوسائل أكثر فعالية وشمولية (بما في ذلك الأسواق المؤسسية والمالية) لتوجيهها إلى حيث أنها يمكن أن تكون أكثر فعالية.

[6]- effectivecooperation.org/wp-content/uploads/2016/09/french-agenda-africa-regional-workshop-GPEDC(5.1.2018-16 :40).

- طالما أن توافر الموارد المالية لا يضمن إمكانية وصول الأشخاص، الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع وأصحاب المصلحة فلا بد من فحص استراتيجيات استباقية في المجالات ذات الأولوية للحصول على الموارد اللازمة لهذه القطاعات في علاقتها بعملية التمويل الأجندة.

وفي كل الأحوال، ينبغي عدم الاعتماد على المنح الخارجية كمصدر وحيد للتمويل والسعي إلى توفير الموارد المالية المحلية واستغلال الإمكانات المادية للقارة[٦]،[٧] وإن كانت تتلقى ما يقارب ٥٢ مليار دولار سنويا كمساعدات من اجل التنمية، وهو مبلغ آخذ في الانخفاض حسب تقدير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[٧].[٨]

**الفرع الثاني: استراتيجية تعبئة الموارد**

**أولا: على الصعيد الوطني**

**تراعي استراتيجية تعبئة الموارد على الصعيد الوطني المسائل التالية[٨]:[٩]**

- تتطلب ميزانية الاستثمار أو الإنفاق الحكومي إعادة تخصيص وزيادة الضرائب والرسوم الجمركية والعائدات الضريبية من خلال توقيع اتفاقيات في إطار الأجندة.
- إن التمويل الجماعي أو الملكية الخاصة كلاهما يتطلب حملة موجهة نحو الفئات المستهدفة.
- الرقابة وإنفاذ القانون لمعالجة تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

٢- شيماء عبد الفتاح، أجندة ٢٠٦٣، الإطار الاستراتيجي المشترك (المبادئ، الأهداف، الاستراتيجيات)، متوفر على الموقع التالي:
*http://www.sis.gov.eg/UP/5-45.pdf(28.12.2017-14/20).*

8- Carlos Lopez , Financement du programme de développement de l'Afrique, Afrique Renouveau, Décembre 2015,P13.

9- Commission de l'Union Africaine, Agenda 2063, projet de document, publications UA, Mai 2014, p96.

- يتطلب الاستثمار الخاص التطوير والهيكلة والإغلاق المالي للمشاريع في إطار تعبئة أموال القطاع الخاص من اجل تطوير البنى التحتية.
- يجب أن يوجه صندوق الشتات من خلال سندات أو التدخل المباشر في المشاريع التجارية.
- يتطلب التمويل المصغّر تعزيز رسملة مؤسسات التمويل المصغّر.
- التمويل من قبل البنوك التجارية.
- الاستفادة من خدمات الضمان ACGA، خدمات بنوك الاستثمار الإفريقية "صندوق "أفريكا ٥٠" كهيئات مؤسسية إفريقية للاستثمار.

**ثانيا: المستوى الجهوي / القاري**

**تراعي استراتيجية تعبئة الموارد على الصعيد الجهوي أو القاري المسائل التالية[٩]:[١٠]**

- تتطلب ميزانية التشغيل/ برنامج للجنة الاتحاد الإفريقي فرض ضريبة على القطاع الخاص كما هو مقترح في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني حول المصادر البديلة لتمويل الاتحاد الإفريقي.
- تتطلب الموازنة التشغيلية/ برنامج للمجموعات الاقتصادية الإقليمية إعادة تخصيص ميزانياتها.
- الإيرادات المشتقة من براءات الاختراع.
- التمويل بموجب السندات الإقليمية بالاكتتاب على مستوى المنظمات الإقليمية.
- تأمين–الائتمان/ الاستثمار والتأمين ضد المخاطر السياسية من خلال تعزيز رسملة شركات التأمين الإقليمية.

## المطلب الثالث

## تنفيذ أجندة ٢٠٦٣

[10] - Idem, p97.

إن الجهات الرئيسية المعنية بمبادرة "دعونا نمر إلى الأفعال" الرامية إلى تنفيذ الأجندة ترتب على ثلاثة مستويات: المستويات القارية والإقليمية والوطنية، ولديها أدوار تؤديها في تنفيذ ورصد وتقييم الأجندة.

**الفرع الأول: المستوى القاري**

**يتألف من أجهزة الاتحاد الأفريقي وآليات التنسيق القارية، وهي على التوالي**[١٠]:[١١]

- المؤتمر؛ يتولى اعتماد أجندة ٢٠٦٣ وخطط السنوات العشر ذات الصلة ويوفر المبادئ التوجيهية السياسية العريضة بشأن تنفيذ الأجندة ورصدها وتقييمها.
- المجلس التنفيذي؛ يكون مسؤولا عن ضمان التنسيق الاستراتيجي من خلال أعمال اللجنة الوزارية بشأن أجندة ٢٠٦٣، وتقديم توصيات إلى المؤتمر بخصوص إطار النتائج واعتماد تقارير المتابعة والتقييم.
- اللجنة الوزارية المعنية بأجندة ٢٠٦٣؛ وهي لجنة تابعة للمجلس التنفيذي، تتألف من أعضاء مختارين مثل رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، والرؤساء التنفيذيين لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقياNEPAD ، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الإفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا وبعض هيئات الاتحاد الإفريقي؛ وتتمثل مهامه الرئيسية في توفير الإشراف التشغيلي على تصميم وتنفيذ ورصد الأجندة، والإشراف المباشر على مفوضية الاتحاد الإفريقي بوصفها وحدة التنسيق التقني.
- الوحدة الفنية التابعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي لأجندة ٢٠٦٣؛ وهي تحت إشراف رئيس مفوضية الاتحاد وستعمل كأمانة للمجلس التنفيذي ولجنة الأجندة الوزارية. كما أنها ستكون مسؤولة عن:

- تنسيق وتسهيل المسائل التقنية المتعلقة بتطوير/ استعراض إطار نتائج الأجندة لا سيما خطط التنفيذ العشرية.

---

[11] - *http://www.un.org/fr/africa/osaa/pdf/au/agenda2063-frameworkf.pdf(1.1.2018-13:45).*

- وضع أطر قارية لدعم تنفيذ الأجندة.
- استعراض تقارير الرصد والتقييم للمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- وضع وتنفيذ استراتيجيات لتعبئة الموارد والاتصالات.
- تطوير التقارير المرحلية والتقارير السنوية.

**الفرع الثاني: المستوى الإقليمي**

**تعد الجماعات الاقتصادية الإقليمية مسؤولة عما يلي**[١١]:[١٢]

- توفير القيادة في وقت مبكر من العملية الاستشارية الإقليمية / الوطنية لتنفيذ الأجندة.
- المشاركة في الإشراف التنفيذي على الصعيد القاري لتنفيذ الأجندة.
- تكييف الخطط العشرية أو الخطط القارية على المدى المتوسط والطويل من الأجندة.
- تقديم التوجيه للدول الأعضاء بشأن التخطيط.
- تنسيق تطوير وتنفيذ البرامج الإقليمية.
- دمج تقارير الرصد والتقييم الإقليمية وإظهار القيادة في مجال تعبئة الموارد لصالح الأجندة.

**الفرع الثالث: المستوى الوطني**

تشكّل المستويات الوطنية وما دون الوطنية (الإقليم والمقاطعات والمجتمعات المحلية) جزءا لا يتجزأ من الأفرقة المواضيعية لصياغة السياسات، ووضع الخطط وتنفيذها، والرصد والتقييم، والمشاركة في الموارد.

**أولا: تحت إشراف الحكومة**

لكل من أصحاب المصلحة الوطنيين ودون الوطنيين وظائف في مجالات محددة أو في مجموعات مواضيعية معينة. وهكذا، على الصعيد الوطني، فإن الحكومة

[12] - *http://www.un.org/fr/africa/osaa/pdf/au/agenda2063-frameworkf.pdf(1.1.2018-13:45).*

والقطاع الخاص والرابطات الوطنية وغيرها يتم توجيهها من خلال إطار التخطيط الوطني لتحقيق ما يلي[١٢]:[١٣]

- مواءمة الرؤية والخطط الوطنية العشرية كجزء من الأجندة.
- قيادة وتنسيق الجهود في عمليات التعبئة وتخصيص الموارد.
- قيادة وتنسيق وتنفيذ الخطط الوطنية المتوسطة الأجل كجزء من الأجندة.
- تحديد الأهداف والغايات والمشاركة في عملية الرصد والتقييم.

**ثانيا: تحت قيادة المجتمعات المحلية وبدعم من المجتمع المدني تشارك المجموعات المشتركة بين القطاعات في**[١٣]:[١٤]

- تنسيق الرؤية الوطنية مع الأجندة.
- وضع خطط متوسطة الأجل تركز على هذا البرنامج.
- تحديد الأهداف والغايات وعملية الرصد والتقييم على المستوى المحلي.

## المبحث الثاني

## تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة

يطمح واضعو الأجندة، في المقام الأول، إلى تحقيق النمو الشامل الذي ينعكس بآثاره الإيجابية على الجميع، وهو كذلك لأن النهج المتبع في خلق الثروة يرتكز على مقومات التنمية المستدامة التي تتمحور حول تطوير الإنتاج على أن يلبي احتياجات جيل الحاضر في إفريقيا دون تقويض احتياجات وقدرات الأجيال القادمة في سياق التعاقب والاستمرارية. وهو كذلك لأنه يتضمن استخدام الموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي بأسلوب رشيد واتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك المتوازنة دون الإفراط في استغلال الموارد المتاحة.

### المطلب الأول

### القطاعات والأنشطة الاقتصادية المستهدفة

---

13 - Idem.
14 - Idem.

من المستصوب استغلال عناصر الإنتاج وترشيد طرق الأداء بغرض إضافة سلع وخدمات تحقق المنافع الاقتصادية للأفراد لأن الإنتاجية لا تقتصر فقط على قياس الإنتاج بل تفيد أيضا الكيفية التي تستخدم وتستغل بموجبها الموارد المتاحة للحصول على النتائج المطلوبة. ومن ثم، فمن الضروري التركيز على الاقتصاديات وتحويل الوظائف، وإيلاء أهمية خاصة لبعض القطاعات الاقتصادية التي من شأنها أن تزيد الإنتاج والإنتاجية على غرار الزراعة الحديثة والاقتصاد الأزرق والخدمات البحرية.

**الفرع الأول: الاقتصاديات وتحويل الوظائف**

**يستغرق هذا الهدف المجالات ذات الأولوية التالية:**

- النمو الاقتصادي المستدام والشامل، يتمثل الهدف في تحقيق نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠٧٪ على الأقل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشريحة الخماسية الدنيا للفئات الضعيفة أو المهمّشة عند مستويات ٠٥ مرات ما كان عليه الوضع في عام ٢٠١٣، ومساهمة القطاع الخاص المحلي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠٪. وتهدف الاستراتيجيات المقترحة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، ووضع السياسات لزيادة المدخرات ووفورات القطاع العام الاستثماري، وتحسين بيئة الأعمال التجارية وتنمية روح المبادرة، وترقية التجارة البينية أو بين الأقاليم بغرض دعم النمو وتطوير البنية التحتية لدعم التحول الاقتصادي[١٤].[١٥]
- إقامة قطاعات الصناعة التحويلية والصناعية والقيم المضافة بحيث ترتكز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ وهي تستهدف زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠٥ مرات ما كان موجودا في عام ٢٠١٣ واستيعاب الصناعات التحويلية بنسبة ٥٠٪ من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، والمعالجة المحلية لنسبة ٩٠٪ من المحاصيل الريعية الزراعية المنتجة، ومضاعفة حصة شركات التصنيع كثيفة العمالة في الإنتاج المحلي بنسبة ٠٥٪ بحلول عام ٢٠٣٥،

[15] - CUA, Agenda 2063, l'Afrique que nous voulons, première édition, version populaire, publications UA, 2015, p 182.

وبلوغ حصة التكنولوجيا التي تركز على شركات التصنيع ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٦٣، وإنشاء بورصة السلع للمواد الخام التي تم إنتاجها بحلول عام ٢٠٣٥، مع إدراج جميع الشركات العاملة في البورصات المحلية، وضمان أن ٥٠٪ من أسهم كل مؤسسة تكون مملوكة من قبل السكان، وضمان أن مستغلي المناجم على نطاق صغير يقتسمون حصة ما لا يقل عن ٣٠٪ من الحصة الإنتاجية للقطاع، وبلوغ ٨٠٪ من إجمالي القيمة المضافة، وبلوغ نسبة الإنفاق على البحث المحلي الإجمالي ٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٣[١٥].[١٦]

لذلك، فمن الضروري تنفيذ برنامج تكثيف التجارة البينية الإفريقية BIAT [١٦] [١٧] أي جعل التوسّع في هذا المجال عاملا من عوامل نمو القطاع، وتعزيز قدرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتصميم برامج لخفض تكلفة التصنيع التنافسي، والاستثمار في والعلم والتكنولوجيا في مجال خدمات التصنيع والاستخراج، وتحفيز اعتماد ممارسات العمل الحديثة من اجل تحسين الإنتاجية، وإدخال نظم ضريبية ابتكارية أو نظم تراخيص تراعي الظرف الاقتصادي، وزيادة ريع الموارد إلى أقصى حد، وتعزيز القدرة الوطنية على التفاوض على العقود، ووضع قوانين لتعزيز الأعمال التجارية في المراحل التمهيدية والنهائية، وتطوير التعليم المهني التقني لخدمة الصناعات الاستخراجية، ووضع سياسات لإدارة الريع الناتج وتنفيذ إطار لتشغيل بورصات القيم[١٧].[١٨]

---

16 - Idem, p183.

١- برنامج تكثيف التجارة البينية الإفريقية هو برنامج اعتمده مؤتمر الاتحاد الإفريقي في يناير ٢٠١٢ بهدف رفع الإمكانيات والفوائد التي توفرها منطقة التبادل الحر القارية والاتحاد الجمركي القاري المقرر إنشاؤهما إلى أقصى حد. وتتمثل مجالات أولويته في السياسات التي تشمل التجارة والمعلومات الخاصة بها، والتسهيلات التجارية، وقدرات الإنتاج، والبنى التحتية المرتبطة بالتجارة، وتمويل التجارة، واندماج الأسواق. للاستزادة انظر الموقع التالي:

*https://www.uneca.org/fr/pages/plan-daction-pour-stimuler-le-commerce-intra-africain(3.1.2018-15:10).*

18 - CUA, Agenda 2063, l'Afrique que nous voulons, première édition, version populaire, publications UA, 2015, p 184.

- اقتصاد متنوع ومرن؛ يتطلب ذلك تحسين مؤشر تنويع لا يقل عن ٨٠٪، وزيادة ٠٥ مرات مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي و١٠ أضعاف مساهمة الفنون الإبداعية في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمة الخدمات بنسبة ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٥٠، وزيادة منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بمقدار ١٠ مرات لدعم نمو القطاعات الإنتاجية، وضمان أن ٢٥٪ من الشركات الجديدة تنبع من الابتكار. ولهذه الغاية، فإن المقترحات تتعلق بتنفيذBIAT، ووضع استراتيجية للسياحة الإفريقية وخطة العمل الإفريقية بشأن تطوير الفنون الإبداعية، والاستراتيجية الإفريقية حول السلع الأساسية، ووضع خطط وطنية للتنويع الاقتصادي على المدى الطويل، وابتكار نظم الإنذار المبكر الاستباقية ذات الصلة بالصدمات الاقتصادية، وخلق القدرة على اتخاذ تدابير لمواجهة التقلبات الدورية للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية، وتوفير البنية التحتية للابتكار بالنسبة للمنتجات القائمة على المعرفة، وتعزيز نظم الملكية الفكرية، وخلق القدرة على اتخاذ التدابير الخاصة بمقاومة التقلبات الاقتصادية الدورية والتخفيف من حدتها، وتهيئة إطار ضريبي مواتي للاستثمار من جانب القطاع الخاص في تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية[١٨].[١٩]
- السياحة / الاستقبال، يتطلب الأمر زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار خمسة أضعاف، ويوجه ٢٠٪ من الإيرادات إلى تمويل برامج التنمية للمجتمعات المحلية ومضاعفة السياحة الإفريقية بعشر مرات. وتتعلق المقترحات بتنفيذ استراتيجية السياحة الإفريقية وإنشاء منظمة إفريقية للسياحة[١٩].(٢٠)

**الفرع الثاني: دور الزراعة الحديثة والاقتصاد الأزرق والخدمات البحرية في زيادة الإنتاج والإنتاجية**

---

19 -Idem, p 184.
20 -Idem, p 185.

إن الهدف المبتغى هو زيادة إجمالي إنتاجية العوامل بمقدار ستة (٠٦) أضعاف مستوى عام ٢٠١٣ أي نصيب النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بزيادة حجم الرأسمال وحجم العمل، وإنشاء ما لا يقل عن ١٠ سلاسل قيمة للسلع الأساسية، وجعل إنتاجية الغذاء تنافسية لتحل محل ٧٠٪ من الواردات بحلول عام ٢٠٤٠، وضمان أن نتائج البحوث ستزيد الإنتاجية بنسبة لا تقل عن ٠٥٪ سنويا انطلاقا من عام ٢٠١٣. وتصب المقترحات في اتجاه تعزيز برنامج العلوم الزراعية، وتوليد المعرفة من اجل مضاعفة العوامل الإنتاجية بحلول عام ٢٠٢٥، وتحسين نوعية البيانات الزراعية بغرض دعم التخطيط القطاعي، ووضع برامج لتقييم الموارد اللازمة للإنتاج من اجل ضمان استخدامها الأمثل، وإنشاء مشاريع مشتركة وتحفيز رجال الأعمال على الاهتمام بقطاع الزراعة الصناعية، وتعزيز السياسات التي تسهم في القيمة المضافة من خلال الاستثمارات في صناعة الأغذية الزراعية والارتقاء بالأسواق الزراعية[٢٠].[٢١]

أما بخصوص الاقتصاد الأزرق فسينصب الاهتمام على الموارد الطاقوية البحرية. ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة القيمة المضافة في قطاع صيد الأسماك ٠٥ مرات أكثر من مستواه في عام ٢٠١٣، و٠٤ أضعاف مساهمة السياحة البيئية في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة السياحة الساحلية بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وتخصيص ١٠٪ من الإيرادات الحكومية لتمويل برنامج تنمية المجتمعات المحلية، وبناء أربعة نماذج عملاقة على الأقل للاستزراع المائي، ومساهمة التكنولوجيا الحيوية البحرية وموارد قاع البحار أربع مرات أكثر من مستوى عام ٢٠١٣، وأن تصدر ١٠٪ على الأقل من موارد الطاقة المتجددة عن طاقة الموجة[٢١].[٢٢]

وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم الدول الجزرية بإنشاء شركات مزوّدة بمنصات تقوم على استكشاف النفط والمعادن البحرية، والطاقة الموجية (الموجات والمد والجزر)، والتكنولوجيا الحيوية البحرية وتنمية تربية الأحياء المائية، وتطوير المهارات والمنصات

21 -Commission de l'Union Africaine, Document-cadre de l'Agenda 2063, publication UA, 2015, p 186.
22 - Idem, p 187.

التكنولوجية لصالح مؤسسات الاقتصاد الأزرق، ووضع سياسات للحد من التلوث، وإجراء تقييم لرأس المال الطبيعي البحري وإمكانات نموه، ووضع سياسات لدعم تطبيق أنظمة تخطيط المجال البحري ونظام إدارة المحيطات المتكاملة لتكيّف في المناطق الاقتصادية الخالصة، وإدماج تقييم الموارد الزرقاء في نظام المحاسبة الوطنية وتنفيذ الاستراتيجية البحرية الإفريقية المتكاملة[٢٢].[٢٣]

وفي سياق متصل، ينبغي إعطاء الأولوية لأنشطة الموانئ والنقل البحري، فمن الضروري مضاعفة مساهمة هذه الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ٠٤ أضعاف، حيث تقوم شركة شحن محلية واحدة على الأقل بنقل ٤٠٪ من حجم الشحن السنوي، وسيقلص متوسط مدة رسو السفن بنسبة ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وتقلص المدة المتوسطة لتخليص البضائع بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠. ويتطلب ذلك تنفيذ الاستراتيجية البحرية الإفريقية المتكاملة، ووضع سياسات لزيادة وتقوية قدرات أنشطة الموانئ[٢٣].[٢٤]

## المطلب الثاني

## الاقتصاديات والمجتمعات المحلية في بيئة مستدامة ومرنة مع تغيّر المناخ

من المستصوب مراعاة أنماط الاستهلاك المستدام، وتتطلب هذه المسألة إصدار شهادات مستدامة لجميع الشركات، وتقديم تقرير سنوي إلى المساهمين بشأن ممارسات الاستدامة، وتثقيف الأسر والحكومات بشأن أساليب الحياة المستدامة، وإصلاح حسابات الدخل الوطنية لتعكس التغيرات في ثروة الموارد. ويتطلب ذلك تطبيق شهادة الاستدامة، وبناء قدرات الإحصاءات البيئية الوطنية، وإدماج بروتوكول كيوتو

١- يتعلق الأمر بالاستراتيجية الإفريقية المتكاملة حول البحار والمحيطات لآفاق ٢٠٥٠، وهي إطار واسع للحماية والاستغلال المستدام للمجال البحري الإفريقي بغرض خلق الثروات، وقد اعتمده مؤتمر الاتحاد الإفريقي خلال الدورة العادية الثالثة عشر المنعقدة في سيرت (ليبيا) في يوليو ٢٠٠٩. انظر:
*https://au.int/sites/default/files/documents/30930-doc-2050_aim_strategy_fr_0.pdf(3.1.2018-15:00).*

[24] - Commission de l'Union Africaine, Document-cadre de l'Agenda 2063, publication UA, 2015, p 186.

وبروتوكول مونريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية في القوانين الوطنية[٢٤].[٢٥]

وتتعلق الأولوية الثانية بحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، إذ تهدف إلى خفض فقدان التنوع البيولوجي بنسبة ٩٠٪، وحماية ١٠٪ من الأراضي الناشئة، والحفاظ على ١٧٪ من المناطق البرية والمياه الداخلية مع إنشاء مناطق محمية. ويتطلب ذلك اعتماد تدابير تشريعية عقابية لردع الجرائم الماسة بالحياة الحيوانية والنباتية البرية، والحد من اعتماد السكان على الأنواع المهددة بالانقراض، والقضاء على التجارة ذات الصلة، وإدماج القيم الاقتصادية والثقافية للتنوع البيولوجي في المسارات ومؤشرات النمو الاقتصادي، وإدماج الإطار والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة العقارية في إفريقيا، والمبادئ التوجيهية للاستثمار وتطبيق المسؤولية البيئية للشركات[٢٥].[٢٦]

كما ينبغي التركيز على الأمن المائي والذي يتطلب زيادة مستوى الرضا لعام ٢٠١٣ عن الطلب على المياه بنسبة ١٠٠٪، وإنتاجية المياه من الري بنسبة ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وإعادة تدوير ٩٠٪ من مياه الصرف الصحي من خلال وضع أطر وطنية في سياق الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل الحصاد والاستخدام الفعال والإدارة الإقليمية لمستجمعات المياه، واعتماد تكنولوجيات جديدة لتحسين استخدام المياه[٢٦].[٢٧]

ومن الأهمية بمكان زيادة القدرة على التكيّف مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية، ومن ذلك ضمان أن يقوم ٩٠٪ من المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك بتنفيذ نظم إنتاج مقاومة لهذه التغيرات بحلول عام ٢٠٣٥، وتقليص مستوى الانبعاث في عام ٢٠١٣ بنسبة ٩٠٪ نتيجة فقدان التنوع البيولوجي الزراعي، واستخدام الأراضي وإزالة الأحراج بحلول عام ٢٠٣٥، وأن جميع المدن الإفريقية تفي بمعايير نوعية الهواء

25 - Idem, p 189.
26 - Idem, p 190.
27 - Idem , p 190.

المحيط التي اعتمدتها منظمة الصحة العالمية بحلول عام ٢٠٢٥. لذلك، ينبغي اعتماد لوائح تنظيمية تخص نظم الإنتاج والخدمات منخفضة الكربون، ودمج المرونة المناخية في التخطيط والميزنة، ومتابعة النتائج ومسار التنمية. كما أن هناك حاجة إلى تشجيع الزراعة الذكية مناخيا بما في ذلك البرنامج المفصل للتنمية الزراعية في إفريقيا PDDAA[٢٧]،[٢٨] وممارسات التكيف مع تغير المناخ في النظم المتكاملة لإدارة النظم الإيكولوجية البحرية، وتعزيز القدرة على جمع البيانات المناخية وتحليلها[٢٨].[٢٩]

ولا ينبغي إغفال أهمية الطاقات المتجددة إذ تستهدف الأجندة رفع حصة هذه الطاقات من إجمالي إنتاج الطاقة إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٦٣ مما يعني وضع استراتيجيات لتعزيز النمو المستدام للقطاع، وتطوير التكنولوجيا المقتصدة للطاقة واستخدام مصادر الطاقة النظيفة[٢٩].[٣٠]

## المبحث الثالث

## دعائم التنمية المتكاملة ومقومات الفعالية والتأثير

إن الغاية من أجندة ٢٠٦٣ هي أن تتاح فرص متكافئة لكل أطياف المجتمع من اجل الحصول على العمل والوصول إلى الأسواق والموارد مع التركيز على العمالة المنتجة لما لها من طاقات ستساهم لا محالة في زيادة الدخل وتقليص نسبة الفقر، وهنا تبرز الرابطة بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية. وعليه، ينصبّ التركيز على دعائم التنمية المتكاملة والقدرة على تحصيل النتائج المطلوبة وإحداث أثر إيجابي في العلاقات الاقتصادية الدولية بالرغم من عدم استقرارها.

### المطلب الأول

٢- يشكّل البرنامج المفصل بشأن التنمية الزراعية في إفريقيا جزءً لا يتجزّأ من الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا (نيباد) الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الإفريقي خلال اجتماعه في مابوتو (٢٠٠٣)، وهو إطار سياسي لإفريقيا في مجال التحوّل الزراعي وخلق الثروة والأمن الغذائي، بحيث يهدف إلى زيادة الاستثمارات لتنشيط النمو في القطاع الزراعي. لتفاصيل أكثر انظر:
www.nepad.org/fr/cop/programme-detaille-de-developpement-de-l-agriculture-en-afrique_pddaa (31.12.2017-16:30).

29 - https://au.int/sites/defaults/files/documents/333126-doc-14-ten-year-implementation-french.pdf(31.12.2017-15:50).

30 - Idem.

## دعائم التنمية المتكاملة

لم يغفل واضعو أجندة ٢٠٦٣ دعائم التنمية المتكاملة للقارة واستوحوا أفكارهم من القيم والمثل العليا لعموم إفريقيا وسعوا إلى توظيفها في سياقات اقتصادية إدراكا منهم لأهميتها وانعكاساتها الإيجابية على مستوى الأداء الاقتصادي وتنشيط المبادلات التجارية، وبناء المؤسسات المالية وأهميتها في تحفيز الحكومات على تهيئة البنية التحتية الضرورية للإقلاع الاقتصادي. لذلك، حددت الأجندة الضوابط التي ينبغي أن تراعيها الدول الأعضاء على النحو الذي سنبيّنه.

**الفرع الأول: ترقية التجارة والخدمات والبنية التحتية**

إن المجالات ذات الأولوية لعام ٢٠٦٣ هي الأطر والمؤسسات التي تجعل إفريقيا موحّدة، وتتطلب إدماج البروتوكولات والمعاهدات التي تؤدي إلى قيام إفريقيا موحّدة بحلول عام ٢٠٥٠ في القوانين الوطنية، ولا تتأتى إلا بزيادة حصة التجارة البينية الإفريقية من ١٠,١٪ وهي النسبة المسجلة في عام ٢٠١٢ إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٦٣، وزيادة التجارة مع الدول الجزرية الإفريقية إلى ما لا يقل عن ٠٥٪ من التجارة البينية الإفريقية، وإدماج جميع البروتوكولات المنظّمة لحرية تنقل الأشخاص في كل مجموعة اقتصادية جهوية بحلول عام ٢٠٢٣. ينبغي أيضا توفير ضمانات بأن تكون جميع المؤسسات المالية والنقدية قائمة بحلول عام ٢٠٦٠ وأن تصدق الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على جميع المعاهدات والبروتوكولات ذات الصلة على الصعيد الوطني[٣٠].[٣١]

كما يتمثل أحد مجالات الأولوية في الأجندة في توصيل الاتصالات والبنية الأساسية بغية مواءمة المعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بالتكامل الإقليمي لجميع أنماط الاتصال بحلول عام ٢٠٢٠ والتصديق عليها وإدماجها في القوانين الوطنية، واستكمال إنشاء جميع الهياكل الأساسية المتعلقة بالاتصال برا بحلول عام ٢٠٣٠، وعن طريق الجو والبحر والكترونيا بحلول عام ٢٠٢٥، وبالسكك الحديدية بحلول عام ٢٠٤٠، واستكمال توصيل الشبكات الوطنية بشبكة السكك الحديدية الإفريقية الفائقة

[31] - https://au.int/fr/agenda2063(13.1.2018-15:45).

السرعة بحلول عام ٢٠٦٣، واستكمال تشغيل مشروع "الأجواء المفتوحة" بحلول عام ٢٠٢٠، ومضاعفة الوصول إلى خدمات الإنترنت ٠٤ مرات بحلول عام ٢٠٣٠، ومضاعفة مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي ٠٣ مرات بحلول عام ٢٠٤٠، وتحقيق الوصول إلى التدفق العالي للانترنت بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥، وضمان ١٠٠٪ من انتشار الهاتف المحمول بحلول عام ٢٠٢٠[٣١].[٣٢]

وللقيام بذلك، ينبغي تنفيذ المتطلبات القانونية والمالية والتشغيلية لاتصال الشبكات الوطنية بالشبكة الإفريقية للقطارات عالية السرعة، وبناء المهارات والبحوث والتمويل اللازم لإنشاء هذه الشبكة، وتنفيذ البرنامج الخاص بتطوير الهياكل الأساسية في إفريقيا PIDA[٣٢]،[٣٣] وتطوير استراتيجية الممرات الذكية[٣٣]،[٣٤] والتصديق على معاهدات تحرير الأجواء وتنفيذ إعلان ياموسوكرو بشأن "مشروع الأجواء المفتوحة"[٣٤]،[٣٥] وتنفيذ استراتيجية مصفاة النفط ذات القدرات الكبيرة، وتطوير سياسة إنتاج الطاقة المتجددة،

---

32 - Idem.

١- يتعلق الأمر ببرنامج قاري لترقية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإقامة استراتيجية إطارية لتطوير البنية التحتية على المستوى الجهوي والقاري في مجال الطاقة، النقل، المياه والاتصالات السلكية واللاسلكية. وينفذ تحت إشراف لجنة الاتحاد الإفريقي وأمانة النيباد والبنك الإفريقي للتنمية. انظر:
محمد الهادي وطاف، مسارات التنمية المستدامة في إفريقيا، دار الوفاق للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١٣٧.

٢- طرحت فكرة الممرات الذكية من طرف برنامج تطوير الهياكل الأساسية في إفريقيا وأدمجت في برامجه، ثم قدمت إلى أصحاب المصلحة على مستوى لجنة الاتحاد الإفريقي واعتمدت خلال اجتماع لجنة المصادقة بتاريخ ٢٠١٦,٢,٢٤. وتشمل استراتيجية الممرات الذكية أنظمة نقل مبتكرة وذكية تسهّل النشاط التجاري من خلال تبسيط المسارات الإدارية لعمليات النقل وتوفّر المعلومات في الوقت الحقيقي مما يعزّز مراقبة حركة النقل وتفريغ البضائع. انظر الموقع التالي:
https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/31372-wd-smart-corridors(2.1.2018-17:30).

٣- اعتمد خلال الاجتماع الإقليمي للوزراء الأفارقة المكلفين بالطيران المدني المنعقد في ياموسوكرو (ساحل العاج) يومي ٦ و ٧ أكتوبر ١٩٨٨. ينص الإعلان على تحرير النقل الجوي في إفريقيا واندماج شركات الطيران الإفريقية، والمرونة في منح الحرية الخامسة، وتحسين إدارة تلك الشركات. انظر:
أبو القاسم عبد الإله، التنمية في إفريقيا، مركز إيلاف للبحث والتطوير، طرابلس (ليبيا)، ٢٠٠١، ص ١٤٩.

وتنفيذ قرار القمة بشأن الإطار والمبادئ التوجيهية لسياسة الطاقة الحيوية، ووضع استراتيجيات رقمية شاملة، وتطوير الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الوصول إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية، وتعزيز قطاع الخدمات وتطبيقات الهواتف النقالة ذات القيمة المضافة، وزيادة القدرة على البحث والتطوير في وظائف وعمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشغيل صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إفريقيا، وتعزيز تجميع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومصانعها، وتشجيع الاستعانة بمصادر خارجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمليات التجارية، وتسهيل إنشاء الحظائر التقنية والحاضنات، وإنشاء مراكز وشبكات بحثية إقليمية مشتركة[٣٥].[٣٦]

**الفرع الثاني: إعمال قواعد الحكم الرشيد**

إن المجال الأول الذي يحظى بالأولوية هو المؤسسات والقيادة القادرة على التحول على جميع المستويات، الأمر الذي يتطلب ضمان قدرة جميع مستويات الحكومة على تصميم وتنفيذ برامج التنمية بحلول عام ٢٠٣٠، وإرساء قواعد الإدارة الرشيدة بغرض توفير خدمات فعالة بحلول عام ٢٠٣٠. وينبغي تعزيز القدرات المؤسسية في مجال إدارة التنمية بما في ذلك الرصد والتقييم، وتقديم برامج فعالة وفعلية من شأنها أن تيسّر تقديم الخدمات للمؤسسات العامة، وتنفيذ الميثاق الإفريقي المتعلق بقيم ومبادئ الإدارة العامة[٣٦].[٣٧]

فالحكم الرشيد وفق المفهوم الذي وضعه البنك الدولي هو الطريقة التي تباشر بها السلطة إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية والتي تشمل الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني على حد سواء، وتتطلب تطبيق قواعد الفعالية، والشفافية، والمسؤولية والنزاهة، والاستجابة والمشاركة الجماهيرية في اتخاذ

---

[36]-*http://www.un.org/fr/africa/osaa/pdf/au/agenda2063-frameworkf.pdf(1.1.2018-13:45).*

٥- ينص الميثاق على تحديث الإدارة العامة، وتعزيز قدرتها ومواءمة إجراءات الخدمة العامة بين الدول الأعضاء لتعزيز التكامل الإقليمي والقاري وتحسين الخدمات. للاستزادة انظر على التوالي:

- Assembly/AU/Dec.337(XVI),p2.
- Doc.EX.CL/645(XVIII), p3.

القرارات. ووفقا لمنظمة "بيت الحرية" فإن إفريقيا تتجه في المسار الصحيح للديمقراطية إذ صاحبها تحسّن الحوكمة ومزيد من الالتزام بسيادة القانون ومؤسسات عامة أقوى، وبيئة أعمال أفضل، وفساد اقل بينما تظهر فوارق في جودة الحوكمة من خلال درجات "مؤشرات الحوكمة العالمية" التي يضعها البنك الدولي كل سنة[٣٧].[٣٨]

## المطلب الثاني

## مقومات الفعالية والتأثير

إن الغاية من التنمية المتكاملة لا تقتصر على تحقيق الأثر النافع اقتصاديا للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بالإمكانيات الذاتية فحسب بل تبتغي أيضا جعل القارة شريكا فاعلا ومؤثرا على الساحة الدولية بحيث يملك القدرة على التفاوض والدفاع عن مصالح أعضائه وبلوغ مرحلة التمويل الذاتي مما يؤهّله إلى الاندماج الميسّر في الاقتصاد العالمي والاستفادة من المزايا التي توفرها فرص التعاون الاقتصادي، ولتحقيق هذا المقصد لابد أن تراعي الدول الأعضاء المجالات ذات الأولوية المشار إليها في أجندة ٢٠٦٣.

**الفرع الأول: التعويل على الإمكانات البشرية الإفريقية لبلوغ النهضة الاقتصادية**

يتطلب تمكين الشباب الحد من البطالة داخل هذه الفئة، خاصة بين الفتيات، بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٢٠ و٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥ و٩٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠، وضمان أن إنشاء مؤسسات جديدة لدى الشباب تصل إلى ١٥ ٪ بحلول عام ٢٠٢٠ و٢٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ و٣٥٪ بحلول عام ٢٠٦٣[٣٨].[٣٩] وتحقيقا لهذه الغاية، فمن الضروري إيجاد برامج للعمالة وتنمية المهارات لصالح الشباب، وتنفيذ الميثاق الإفريقي بشأن الشبيبة وتوصيات مؤتمر قمة عمالة الشباب لعام ٢٠٠٢، بغرض تعزيز الروابط بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل على أن يتم من خلال برامج التمهين والتدريب

---

[38]- ستيفن راديليت، نهضة إفريقيا- هل توقفت؟ ترجمة داخلية، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ٢٠١٦، ص ٨.

[39]- https://au.int/fr/agenda2063(13.1.2018-15:45).

الداخلي الصناعي، وتشجيع التوجيه المهني بغرض تكييف تجربة الشباب المؤهلين مع متطلبات سوق العمل.

إضافة إلى ذلك، تعوّل الأجندة على تمكين المرأة لضمان حقوقها الاقتصادية بما في ذلك الحق في التوقيع على العقود، وتسجيل وإدارة المؤسسات، وامتلاك وتشغيل حساب مصرفي بحلول عام ٢٠٢٥، وضمان أن ٩٠٪ من النساء الريفيات يحصلن على وسائل الإنتاج بما في ذلك الأراضي والائتمان والمدخلات والخدمات المالية بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال تنفيذ البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في إفريقيا، والإعلان الرسمي الخاص بالمساواة بين الرجل والمرأة، ووضع سياسات لتحسين وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية، وتطوير آليات لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة في الحصول على الأصول أو المهارات الإنتاجية[٣٩].[٤٠]

كما تستند الأجندة على قيم ومثل الحركة القومية الإفريقية والتي تحفّز على إقامة وكالة أعمال أو علاقات مع أفارقة الشتات بحلول عام ٢٠٢٠ بغرض الاستفادة الكاملة من مساهمتها في التنمية الاقتصادية[٤٠]،[٤١] ودعم أصحاب الفنون والمهن الإبداعية في تنمية مهاراتهم من أجل الحفاظ على الأصول الثقافية، وإدارة المشاريع الثقافية الصغيرة بحلول عام ٢٠٣٥ من خلال تنفيذ ميثاق النهضة الثقافية الإفريقية وخطة العمل الإفريقية بشأن الثقافة والصناعات الإبداعية كأحد روافد الاقتصاد الإبداعي[٤١]،[٤٢] واتخاذ التدابير المناسبة من اجل مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية.

---

[40]-Idem.

١- لقد جرى التأكيد على أهمية أفارقة الشتات في دعم التنمية الاقتصادية للقارة في سياق الإعلان الخاص بالقمة العالمية لأفارقة الشتات الصادر بتاريخ ٢٠١٢,٥,٢٥، والذي أكد على دورهم في مواجهة الحاجة المتزايدة للموارد البشرية، والتمويل، والخبرات الفنية للمهنيين المؤهلين، والكفاءات. وتشير الإحصائيات إلى أن (٢٧) ألف عالم غفريقي هاجروا من مختلف الدول الإفريقية باتجاه الدول الصناعية في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥في التسعينيات بلغ العدد (٢٠) ألف سنويا كما أن أغلب الطلبة الأفارقة الذي يزاولون دراستهم في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم. انظر:
تقرير يونكتاد، المؤتمر الثاني عشر حول التجارة والتنمية من اجل رفاه إفريقيا، ٢٠١٣، ص ٨.

٢- وضعت خطة العمل الإفريقية حول الثقافة والصناعات الإبداعية في نيروبي عام ٢٠٠٥ باعتبار الثقافة تشكل الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة، واعتمد ميثاق النهضة الثقافية الإفريقية خلال الدورة

**الفرع الثاني: إفريقيا كشريك مؤثر على الساحة العالمية**

يتطلب مركز إفريقيا كفاعل مؤثر ومشارك في الشؤون الدولية إنشاء البنى التحتية لشبكات البحوث الوطنية، وضمان المساهمة الكاملة للنظم الوطنية في حصر حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع في جميع أنحاء العالم بحيث تزيد عن ٢٠٪ من حيث القيمة الحقيقية لعام ٢٠١٣ بالنسبة للصادرات. ومن ثم، ينبغي تنفيذ مشروع استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار في إفريقيا[٤٢]،[٤٣] ومواءمة الخطط أو النظم الإنمائية الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية (مثل الأهداف الإنمائية العالمية). زيادة على ذلك، لا بد من ضمان احترام الالتزامات المنبثقة عن الشراكة العالمية من خلال تنفيذ إطار الشراكة العالمية للاتحاد الإفريقي وجميع الاتفاقات ذات الصلة[٤٣].[٤٤]

ولكي تكون إفريقيا شريكا فاعلا على الساحة الدولية ينبغي أن تكون قادرة على تمويل تنميتها، ويتأتى هذا المطلب بمساهمة المصادر الوطنية في مسار التنمية القارية، بما في ذلك أسواق رأس المال، إلى ما لا يقل عن ٨٠٪ من رأس المال الإنمائي من خلال وضع إطار تنظيمي لعمليات سوق رأس المال، وتوفير حوافز ضريبية لنمو هذه السوق، وإعداد السياسات التي تؤدي إلى الربط بين أسواق رأس المال الإقليمية والقارية والعالمية، وتيسير تطوير منصات الهياكل الأساسية لأسواق رأس المال، ووضع استراتيجيات بهدف تعزيز دور المصارف المركزية في تمويل التنمية[٤٤].[٤٥]

---

السادسة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقدة في الخرطوم بتاريخ ٢٠٠٦,١,٢٤ في مسعى من المنظمة لإدماج الأهداف الثقافية ضمن استراتيجيات التنمية. انظر:
https://www.wipo.int/wipolex/fr/treaties/text.jsp?files.id=202817(30.12.2017 -17:33).

٣- إن الغاية من وضع هكذا استراتيجية هي تحسين البنى الهيكلية للبحوث والمهارات المهنية والتقنية، وتعزيز روح المبادرة وخلق بيئة مواتية للتنمية. انظر:
Commission de l'Union Africaine, STISA-2024, juin 2014, p10.

44 -CUA, Agenda 2063, l'Afrique que nous voulons, première édition, version populaire, publications UA, 2015, p 208.

45 - Idem, p 208.

كما يتحقق بالتركيز على النظم الضريبية والإيرادات العامة؛ فلابد من ضمان أن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، على جميع مستويات الحكومة، تغطي ما لا يقل عن ٧٥٪ من النفقات الجارية والإنمائية من عام ٢٠٢٥، فمن المستصوب والحال كذلك إعداد أطر استباقية، وإنشاء سلطة الضرائب الوطنية ذات كفاءة وفعالية وشفافية لصالح السياسات الرامية إلى تحقيق سلوك جيد في تعظيم أرباح المؤسسات العامة، ووضع نظم فعالة لتدقيق عمليات جمع الإيرادات، وتثقيف الجمهور بشأن التزامهم بدفع الضرائب، ووضع إطار لتوسيع نطاق تحصيل الضرائب لتشمل القطاع غير الرسمي[٤٥].[٤٦]

ويتحقق أيضا بالتركيز على المساعدات من اجل التنمية، وفي هذا الشأن ينبغي ضمان أن تكون نسبة المعونة في ميزانية التنمية الوطنية صفر بحلول عام ٢٠٤٠. وبالتالي، فمن الضروري القضاء على التدفقات الخارجية غير المشروعة، وتشجيع السياسات الرامية إلى تحفيز الإيرادات الضريبية الناتجة عن نمو القطاعات الإنتاجية والتفاوض بشأن ترتيبات جيدة لتقاسم الإيرادات مع المستثمرين في الصناعات الاستخراجية[٤٦].[٤٧]

## الخاتمة

من الواضح أن أجندة ٢٠٦٣ يأخذ بمقاربة براغماتية تعكس رؤية طموحة بشأن كيفية النهوض بالاقتصاديات الإفريقية ومواجهة التحديات التي أفرزتها العولمة والحاجة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي بقدرات تنافسية عالية. غير أنه ينبغي الأخذ في الحسبان بأن التفاعلات الاقتصادية أصبحت أكثر تأثرا وتأثيرا على المستوى العمودي أي بين ما هو محلي وجهوي وقاري وعالمي، ولا يمكن أن تنفصم الأجندة عن هذا السياق. لذلك، ينبغي الأخذ في الحسبان نظام الشراكات التي أقامتها الدول الإفريقية مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساتها السلبية بحيث أنها تجعل الإنتاج المحلي أقل تنافسية.

---

[46]- *http://www.un.org/fr/africa/osaa/pdf/au/agenda2063-frameworkf.pdf(1.1.2018-13:45).*

[47]- Idem.

ومن المستصوب التركيز على بعض الالتزامات التي أخذتها الدول الإفريقية على عاتقها بصفتها أعضاء في منظمة الأمم المتحدة لا سيما التعهد بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر ODD المدرجة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مما يستوجب تطبيق أجندة ٢٠٦٣ بطريقة متناغمة معها ومع سائر الالتزامات الدولية في مجال التنمية علاوة على البرامج والاستراتيجيات الإفريقية التي أعدت سلفا والتي مازالت سارية والاستفادة من الخطط التي وضعتها. وعلى هذا الأساس يمكن إضافة التوصيات التالية:

- من الضروري تقدير التحديات والفرص المتاحة لتحقيق أهداف أجندة ٢٠٦٣ وفهم ديناميات التنمية الاجتماعية والبشرية من جهة وديناميات التنمية الاقتصادية من الجانب الآخر.
- إن أنشطة التصدير في إفريقيا غير قادرة على المنافسة مما يتطلب معالجة الأسباب.
- الاستفادة من تحويل الأموال واستخدامها كمصدر إضافي لتمويل التنمية في إطار استراتيجية تعبئة الموارد لتنفيذ الأجندة، وخلق حوافز لاستفادة المصارف المحلية من تحويلات أفارقة الشتات وزيادة الثقة في النظام المصرفي القائم في بلدانهم الأصلية.
- تتميز الاقتصاديات الإفريقية بالتفاوت في مستويات التنمية بالنظر إلى سمة الهشاشة التي تتصف بها أغلب الدول الإفريقية كونها تملك قدرات ضعيفة على القيام بالوظائف الرئيسية للحكم الرشيد وتواجه تحديات في مجال التنمية نتيجة ضعف القدرات المؤسسية يضاف إليها عدم الاستقرار السياسي مما يستوجب تزويد آليات تنفيذ الأجندة بأفرقة عمل تكلف بمرافقة الدول التي تعاني من الاختلالات الجوهرية في إدماج ترتيبات الأجندة ضمن مخططاتها الوطنية للتنمية.
- ينبغي تطبيق البرامج الملازمة لتنفيذ الأجندة لا سيما البرنامج الإفريقي لتطوير الهياكل الأساسية.

- يجب التغلب على العقبات التي تعترض مناخ الأعمال والاستثمار لا سيما الإطار التشريعي، وارتفاع معدل الضرائب، وعدم كفاية الهياكل الأساسية الاقتصادية.
- ضعف البنية التحتية للبحث والتطوير التكنولوجي يتطلب مضاعفة الجهود للنفاذ إلى الإنترنت عريض النطاق وتنفيذ نظام تبادل الإنترنت الإفريقي.
- لا توجد لدى العديد من البلدان الإفريقية مستويات كافية من الاستثمار في الزراعة أو في الطاقة بسبب نقص التمويل أو الوسائل التكنولوجية مما يتطلب بذل جهود إضافية بغرض توسيع السوق.
- تواجه الصناعات الإفريقية تكاليف إنتاج عالية في ظل انخفاض الإنتاجية، وتضطر إلى الحصول على واردات منخفضة الثمن مما يستدعي تعزيز آليات التكامل الاقتصادي باعتباره محرك النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية.
- يجب تسريع وتيرة التكامل بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والجهوية بغرض تفعيل مناطق التجارة الحرة.

## المراجع


١) تأسست منظمة الوحدة الإفريقية بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٦٣، ويشكّل الاتحاد الإفريقي استمرارا لمشروع الوحدة القارية.

2) Ladji Ouattra, Agenda 2063, opportunité et défi pour l'Afrique, note d'analyse politique, NAP n° 21, Janvier 2015,p2.

3) https://www.mediaterre.org/afrique/actu,20150203152725.html(30.12.2017-16:35).

٤) هناك ثماني مجموعات اقتصادية جهوية يعترف بها الاتحاد الإفريقي ويقيم معها علاقات تعاون، وهي على التوالي: السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (كوميسا)، مجموعة دول الساحل جنوب الصحراء، جماعة دول شرق إفريقيا، الجماعة الاقتصادية لوسط إفريقيا (إيكاس)، الجماعة الاقتصادية لدول غرب

إفريقيا (إكواس)، الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، المجموعة من اجل التنمية جنوب إفريقيا، واتحاد المغرب العربي.

5) effectivecooperation.org/wp-content/uploads/2016/09/french-agenda-africa-regional-workshop-GPEDC(5.1.2018-16 :40).

٦) شيماء عبد الفتاح، أجندة ٢٠٦٣، الإطار الاستراتيجي المشترك (المبادئ، الأهداف، الاستراتيجيات)، متوفر على الموقع التالي:

http://www.sis.gov.eg/UP/5-45.pdf(28.12.2017-14/20).

7) Carlos Lopez , Financement du programme de développement de l'Afrique, Afrique Renouveau, Décembre 2015,P13.
8) Commission de l'Union Africaine, Agenda 2063, projet de document, publications UA, Mai 2014, p96.
9) Idem, p97.
10) http://www.un.org/fr/africa/osaa/pdf/au/agenda2063-frameworkf.pdf(1.1.2018-13:45).
11) http://www.un.org/fr/africa/osaa/pdf/au/agenda2063-frameworkf.pdf(1.1.2018-13:45).
12) Idem.
13) Idem.
14) CUA, Agenda 2063, l'Afrique que nous voulons, première édition, version populaire, publications UA, 2015, p 182.
15) Idem, p183.

١٦) برنامج تكثيف التجارة البينية الإفريقية هو برنامج اعتمده مؤتمر الاتحاد الإفريقي في يناير ٢٠١٢ بهدف رفع الإمكانيات والفوائد التي توفرها منطقة التبادل الحر القارية والاتحاد الجمركي القاري المقرر إنشاؤهما إلى أقصى حد. وتتمثل مجالات أولويته في السياسات التي تشمل التجارة والمعلومات الخاصة بها، والتسهيلات التجارية، وقدرات الإنتاج، والبنى التحتية المرتبطة بالتجارة، وتمويل التجارة، واندماج الأسواق. للاستزادة انظر الموقع التالي:

https://www.uneca.org/fr/pages/plan-daction-pour-stimuler-le-commerce-intra-africain(3.1.2018-15:10).

17) CUA, Agenda 2063, l'Afrique que nous voulons, première édition, version populaire, publications UA, 2015, p 184.

18) Idem, p 184.
19) Idem, p 185.
20) Commission de l'Union Africaine, Document-cadre de l'Agenda 2063, publication UA, 2015, p 186.
21) Idem, p 187.
٢٢) يتعلق الأمر بالاستراتيجية الإفريقية المتكاملة حول البحار والمحيطات لآفاق ٢٠٥٠، وهي إطار واسع للحماية والاستغلال المستدام للمجال البحري الإفريقي بغرض خلق الثروات، وقد اعتمده مؤتمر الاتحاد الإفريقي خلال الدورة العادية الثالثة عشر المنعقدة في سيرت (ليبيا) في يوليو ٢٠٠٩. انظر:
https://au.int/sites/default/files/documents/30930-doc-2050_aim_strategy_fr_0.pdf(3.1.2018-15:00).
23) Commission de l'Union Africaine, Document-cadre de l'Agenda 2063, publication UA, 2015, p 186.
24) Idem, p 18٩.
25) Idem, p 1٩٠.
26) Idem , p 190.
٢٧) يشكّل البرنامج المفصل بشأن التنمية الزراعية في إفريقيا جزءً لا يتجزّأ من الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا (نيباد) الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الإفريقي خلال اجتماعه في مابوتو (٢٠٠٣)، وهو إطار سياسي لإفريقيا في مجال التحوّل الزراعي وخلق الثروة والأمن الغذائي، بحيث يهدف إلى زيادة الاستثمارات لتنشيط النمو في القطاع الزراعي. لتفاصيل أكثر انظر:
www.nepad.org/fr/cop/programme-detaille-de-developpement-de-l-agriculture-en-afrique_pddaa (31.12.2017-16:30).
28) https://au.int/sites/defaults/files/documents/333126-doc-14-ten-year-implementation-french.pdf(31.12.2017-15:50).
29) Idem.
30) https://au.int/fr/agenda2063(13.1.2018-15:45).
31) Idem.
٣٢) يتعلق الأمر ببرنامج قاري لترقية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإقامة استراتيجية إطارية لتطوير البنية التحتية على المستوى الجهوي والقاري في

مجال الطاقة، النقل، المياه والاتصالات السلكية واللاسلكية. وينفذ تحت إشراف لجنة الاتحاد الإفريقي وأمانة النيباد والبنك الإفريقي للتنمية. انظر:
محمد الهادي وطاف، مسارات التنمية المستدامة في إفريقيا، دار الوفاق للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١٣٧.

٣٣) طرحت فكرة الممرات الذكية من طرف برنامج تطوير الهياكل الأساسية في إفريقيا وأدمجت في برامجه، ثم قدمت إلى أصحاب المصلحة على مستوى لجنة الاتحاد الإفريقي واعتمدت خلال اجتماع لجنة المصادقة بتاريخ ٢٠١٦,٢,٢٤. وتشمل استراتيجية الممرات الذكية أنظمة نقل مبتكرة وذكية تسهّل النشاط التجاري من خلال تبسيط المسارات الإدارية لعمليات النقل وتوفّر المعلومات في الوقت الحقيقي مما يعزّز مراقبة حركة النقل وتفريغ البضائع. انظر الموقع التالي:
https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/31372-wd-smart-corridors(2.1.2018-17:30).

٣٤) اعتمد خلال الاجتماع الإقليمي للوزراء الأفارقة المكلفين بالطيران المدني المنعقد في ياموسوكرو (ساحل العاج) يومي ٦ و ٧ أكتوبر ١٩٨٨. ينص الإعلان على تحرير النقل الجوي في إفريقيا واندماج شركات الطيران الإفريقية، والمرونة في منح الحرية الخامسة، وتحسين إدارة تلك الشركات. انظر:
أبو القاسم عبد الإله، التنمية في إفريقيا، مركز إيلاف للبحث والتطوير، طرابلس (ليبيا)، ٢٠٠١، ص ١٤٩.

35) http://www.un.org/fr/africa/osaa/pdf/au/agenda2063-frameworkf.pdf(1.1.2018-13:45).

٣٦) ينص الميثاق على تحديث الإدارة العامة، وتعزيز قدرتها ومواءمة إجراءات الخدمة العامة بين الدول الأعضاء لتعزيز التكامل الإقليمي والقاري وتحسين الخدمات. للاستزادة انظر على التوالي:

- Assembly/AU/Dec.337(XVI),p2.
- Doc.EX.CL/645(XVIII), p3.

٣٧) ستيفن راديليت، نهضة إفريقيا– هل توقفت؟ ترجمة داخلية، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ٢٠١٦، ص ٨. ١

38) https://au.int/fr/agenda2063(13.1.2018-15:45).

39) Idem.

٤٠) لقد جرى التأكيد على أهمية أفارقة الشتات في دعم التنمية الاقتصادية للقارة في سياق الإعلان الخاص بالقمة العالمية لأفارقة الشتات الصادر بتاريخ ٢٠١٢,٥,٢٥، والذي أكد على دورهم في مواجهة الحاجة المتزايدة للموارد البشرية، والتمويل، والخبرات الفنية للمهنيين المؤهلين، والكفاءات. وتشير الإحصائيات إلى أن (٢٧) ألف عالم غفريقي هاجروا من مختلف الدول الإفريقية باتجاه الدول الصناعية في الفترة ما بين ١٩٦٠ و١٩٧٥في التسعينيات بلغ العدد (٢٠) ألف سنويا كما أن أغلب الطلبة الأفارقة الذي يزاولون دراستهم في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم. انظر:

تقرير يونكتاد، المؤتمر الثاني عشر حول التجارة والتنمية من اجل رفاه إفريقيا، ٢٠١٣، ص ٨.

٤١) وضعت خطة العمل الإفريقية حول الثقافة والصناعات الإبداعية في نيروبي عام ٢٠٠٥ باعتبار الثقافة تشكل الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة، واعتمد ميثاق النهضة الثقافية الإفريقية خلال الدورة السادسة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي المنعقدة في الخرطوم بتاريخ ٢٠٠٦,١,٢٤ في مسعى من المنظمة لإدماج الأهداف الثقافية ضمن استراتيجيات التنمية. انظر:

https://www.wipo.int/wipolex/fr/treaties/text.jsp?files.id=202817 (30.12.2017-17:33).

٤٢) إن الغاية من وضع هكذا استراتيجية هي تحسين البنى الهيكلية للبحوث والمهارات المهنية والتقنية، وتعزيز روح المبادرة وخلق بيئة مواتية للتنمية. انظر:

Commission de l’Union Africaine, STISA-2024, juin 2014, p10.

43) CUA, Agenda 2063, l’Afrique que nous voulons, première édition, version populaire, publications UA, 2015, p 208.

44) Idem, p 208.

45) http://www.un.org/fr/africa/osaa/pdf/au/agenda2063-frameworkf.pdf(1.1.2018-13:45).
46) Idem.